بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع

نحو مستقبل شامل ومتوازن

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تنظيم وإشراف

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

الجزء الأول

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

د. صلاح محمد اجبارة

منشورات مركز البحوث والاستشارات - جامعة سرت

الطبعة الأولى 2026

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الأول

تنظيم وإشراف

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تحرير

أ. د. الطيب محمـــــــد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

د. صـــلاح محمـــــد اجبارة

المراجعة اللغوية: فوزية علي الغزال

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2026م

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الأول

تنظيم وإشراف
مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 857 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-69-3

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة التحرير.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ
اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ.

سورة آل عمران الآية 190

رئيس المؤتمر

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

اللجنة العلمية للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي	رئيساً
أ. د. حسين مسعود أبومدينة	عضواً
أ. د. عبدالحكيم سعد الصادق	عضواً
أ. د. وائل محمد جبري	عضواً
د. جبريل عمر السائح	عضواُ
د. علي كركرة علي	عضوا

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. صلاح محمد اجبارة	رئيساً
عبدالحليم مفتاح الشاطر	عضواً
علي مصطفى إبراهيم	عضواً
خالد جمعة امهلهل	عضواً
عبدالباسط اهلال الدبار	عضواً
سهام عبدالباسط علي	عضواً

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس جامعة سرت	ج
كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر	د
كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة	هـ
أثر القيادة المستدامة على الاستثمار في رأس المال البشري بشركات الطيران الليبية العاملة في مدينة بنغازي أ. د. وائل مُحَمَّد جبريل أ. خالد حسين دخيل أ. وليد عبدالله مُحَمَّد	44 - 1
أثر ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة من وجهة نظر الموظفين في مركز مصراتة الطبي د. مُحَمَّد إبراهيم الأعمى أ. علي حسين زبلح	82-45
دور ريادة الأعمال في تحقيق المسؤولية المجتمعية دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب أ. عمار المبروك الأشقر أ. فتحي مُحَمَّد العائب أ. علي أحمد أبو دلال	98-83
أثر مؤشرات الاقتصاد الأخضر على النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2022م د. صقر حمد الجيباني أ. د. عبد العزيز علي صداقة أ. سناء إجويدة موسى	122-99
دور المحاسبة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا د. محمود مُحَمَّد الدالي إيهاب مُحَمَّد أبورزق	138-123
دور نظم المحاسبة الذَّكيَّة في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في شركات النفط، دراسة حالة شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز – ليبيا أ. د. أشرف سالم عبد الكافي	166-139
مدى التزام شركة رأس لانوف لصناعة النفط والغاز بالإفصاح المحاسبي عن أبعاد التَّنمية المستدامة في القوائم المالية: دراسة استطلاعية من وجهة نظر المراجعين والمحاسبين بالشركة أ. عبد السلام مُحَمَّد عبد الكريم أ. د. علي مفتاح التائب	194-167

المحتويات

العنوان	الصفحة
مستوى ممارسة السلوك الأخضر في شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي د. فاطمة علي الفرجاني أ. سارة قبيل الخازمي	224-195
العوامل الاقتصادية وأثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **(دراسة تطبيقية على دول المغرب العربي)** أ. خالد علي هرويل أ. عبد السلام مُحَمَّد القمودي	252-225
المعوقات الاقتصادية والسياسية للتنمية في المجتمع الليبي **دراسة ميدانية للعاملين بلجنة الإعمار وإعادة الاستقرار بنغازي** د. عبد الفتاح عبدالرحيم المسماري	272-253
التَّحدِّيات التي تواجه البلدان العربية في تحقيق التَّنمية المستدامة **ليبيا نموذجا** أ. فتحي احميده مرعي أ. أسامة غيث احمد	288-273
دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة بالدولة الليبية **دراسة ميدانية على مزاولي النشاط الزراعي بمدينة سرت** أ. سليم عبد الله مُحَمَّد شادي	306-289
الزراعة المستدامة ضرورة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي **الصحراء الجزائرية H2Grow نموذجا** صورية طيب الزغيمي أ. منال بن صافي	318-307
تمكين المرأة الليبية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **دراسة ميدانية على عينة من المنتسبات مفوضية الكشافة والمرشدات في مدينة طبرق** أ. سليمة صويدق حامد الصويدق	346-319
دور المجتمع المدني في التَّنميّة المستدامة د. حسن علي ميلاد أ. د. جمعة عمر فرج	360-347

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

أما بعد ،،،

يسرّنا في هذا المقام العلمي المتميز أن نحتفي بإصدار كتـاب أعمال المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن "في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر 2025م . والذي نظمه مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، ويأتي ذلك في إطار تنفيذ رسالة الجامعة الأكاديمية والوطنية الرامية إلى ترسيخ دورها في خدمة قضايا المجتمع والتنمية الشاملة.

إن هذا الإصدار العلمي يُجسّد ثمرة جهد جماعي شارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين من داخل الجامعات والمراكز الليبية وخارجها، حيث تناولت بحوثه محاور متعددة عكست عمق الإشكاليات المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأبرزت العلاقة التكاملية بين المعرفة العلمية ومتطلبات خدمة المجتمع، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

ويأتي هذا الكتـاب ليؤكد إيمان جامعة سرت بدور البحث العلمي بوصفه ركيزة أساسية في دعم السياسات التنموية، وتقديم الحلول العلمية القابلة للتطبيق، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع خصوصية المجتمع الليبي واحتياجاته الراهنة والمستقبلية.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة وإلى اللجنة العلمية للمؤتمر، واللجنة التنظيمية، وكافة الباحثين المشاركين، وكل من أسهم بفكره وجهده في إنجاح هذا المؤتمر وإخراج أعماله في هذا الكتـاب العلمي القيم، الذي نأمل أن يكون مرجعًا علميًا يسهم في إثراء المكتبة الأكاديمية، ويدعم مسارات البحث والدراسة وصنع القرار.

وفي الختام، نؤكد أن جامعة سرت ستظل حاضنة للعلم والفكر، ومنبرًا للحوار الأكاديمي الجاد، وشريكًا فاعلًا في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرّني، ويشرّفني، بصفتي رئيس اللجنة العلمية لمؤتمر التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، أن أتقدّم بهذه الكلمة بمناسبة صدور الكتـاب العلمي المحكَّم الخاص بأعمال المؤتمر، الذي انعقد في رحاب جامعة سرت، في إطار أكاديمي اتسم بالجدية العلمية والتكامل المعرفي، وبمشاركة نخبة من الباحثين والمتخصصين من مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية.

إن هذا الإصدار العلمي يُعد توثيقًا معرفيًا لمخرجات المؤتمر، ويجسّد الجهود البحثية التي تناولت قضايا التنمية المستدامة وخدمة المجتمع من زوايا متعددة، مستندة إلى أطر نظرية ومنهجيات علمية رصينة، وبما يعزز الربط بين البحث الأكاديمي واحتياجات المجتمع الفعلية، ويسهم في دعم صُنّاع القرار والمهتمين بالشأن التنموي.

ويؤكد صدور هذا الكتاب الدور الحيوي الذي تضطلع به الجامعات في إنتاج المعرفة وتوجيهها نحو خدمة المجتمع، وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال البحث العلمي الجاد والتعاون الأكاديمي البنّاء.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة الباحثين على إسهاماتهم العلمية المتميزة، وإلى أعضاء اللجنة العلمية ولجان التحكيم لما بذلوه من جهود علمية دقيقة أسهمت في ضمان جودة البحوث المنشورة، كما أتوجّه بالشكر إلى اللجنة التحضيرية وإدارة جامعة سرت على دعمهم المتواصل وتوفيرهم للبيئة العلمية الملائمة لإنجاح المؤتمر وإخراج هذا الكتـاب في صورته المشرفة.

ختامًا، نسأل الله أن يكون هذا الكتـاب إضافة نوعية للمكتبة العلمية، ومرجعاً بحثياً يُنتفع به في الدراسات المستقبلية، وأن يسهم في تعزيز مسارات التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، وترسيخ ثقافة البحث العلمي المسؤول والفاعل في مجتمعاتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

الحمد لله القائل في محكم تنزيله: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد،،

إنه لمن دواعي سرورنا واعتزازنا في مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت، أن نضع بين أيدي الباحثين والمختصين هذا السجل العلمي الرصين، الذي يضم نتاج أعمال "المؤتمر الدولي الأول للتنمية المستدامة وخدمة المجتمع"، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن" في التاسع والعشرين من أكتوبر 2025م.

لقد انطلقت فكرة هذا المؤتمر من إيماننا العميق بدور الجامعة في قيادة قاطرة التغيير نحو الاستدامة، ليس فقط كصرح تعليمي، بل كشريك فاعل في تنمية البيئة وخدمة المجتمع المحلي والدولي. وتجسد هذا الطموح في استقطاب كوكبة من العلماء والباحثين من مختلف الجامعات والمراكز البحثية من ليبيا، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا، والعراق، ومصر.

يحتوي هذا الكتـاب بين دفتيه على دراسات معمقة تناولت محاور جوهرية شملت:

- **الحوكمة والقيادة المستدامة:** ودورهما في تحسين الأداء المؤسسي في الجامعات والشركات.
- **الاقتصاد الأخضر والمسؤولية الاجتماعية:** كركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة في القطاعات النفطية والزراعية.
- **التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي:** ودور التكنولوجيا والنانو في حماية البيئة والتخطيط الحضري المستدام.
- **التحديات البيئية والمجتمعية:** بدءاً من إدارة النفايات والموارد المائية وصولاً إلى تمكين المرأة وحماية المكونات البيئية من منظور شرعي وقانوني.

إننا نأمل أن تكون هذه الأعمال العلمية مرجعاً قيماً لصناع القرار والباحثين، ومساهمة حقيقية في وضع الحلول للتحديات التي تواجه مجتمعاتنا في طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأمم المتحدة 2030م.

ختاماً، أتوجه بوافر الشكر والتقدير لرئاسة جامعة سرت على دعمها المتواصل، وللجنة العلمية والتحضيرية التي سهرت على إنجاح هذا الحدث، ولكل الباحثين الذين أثروا هذا المحفل بعلمهم وفكرهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. صلاح محمد إجبارة

مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

المعوقات الاقتصادية والسياسية للتنمية في المجتمع الليبي
دراسة ميدانية للعاملين بلجنة الإعمار وإعادة الاستقرار بنغازي

د. عبد الفتاح عبدالرحيم المسماري

عضو هيئة تدريس محاضر بكلية الآداب جامعة بنغازي

iron4212@gmail.com

الملخص:

تشكل التنمية واحد من أهم المواضيع التي تلعب دورًا فاعلًا في تحسين مستوى حياة الأفراد من مختلف الجوانب لا سيما الاجتماعية منها وخاصَّة في الدول النَّامية التي لازالت تصارع من أجل الخروج من دائرة التَّخلف، الذي ما انفك يقض مضجعها، ويعكر صفو حياتها، خاصَّة فيما يتعلق بعملية رفع مستوى المعيشة، وإحداث تغيرات إيجابية على مختلف الأصعدَّة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، معتمدة في ذلك على إعداد خطط مبرمجة هادفة تراعي إمكانياتها المتاحة في إطار وعاء زمني محدد، فعمليات التخطيط والتنمية في ليبيا عانت على مستوى البيئة الاجتماعية الحاضنة لمشاريع التنمية، إضافَّة إلى عدم تحقيق تلك النتائج العملاقة خاصَّة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات النَّفطية التي تتوفر عليها الدولة الليبية، ومن هذا المنطلق تمحور هذا البحث حول المعوقات الاقتصادية والسياسية للتنمية في المجتمع الليبي، وأهم المراحل التي شكَّلت الانطلاقة الأساسية لها؛ بالإضافة إلى استعراض مفهوم التنمية، والتَّخطيط، والتنمية الاجتماعية، وأهم التَّحدِّيات الاجتماعية التي تعترض خطط التنمية في ليبيا، حيث تهدف الدِّراسة إلى إبراز تأثير الصعوبات الاقتصادية، و السياسية على التنمية في ليبيا، كما تسعى لإبراز دور المشاريع التنموية، ومدى نجاحها في إحداث نقلَّة على المستوى الاقتصادي، بالإضافة إلى متطلبات، وخطط التنمية في قطاعاتها المختلفة، وأخيرًا التركيز على الشروط اللازمة لضمان نجاح خطط التنمية في الدول النَّامية التي تحاول جاهدة الخروج من دائرة التَّخلف الاجتماعي والاقتصادي، وكيفية دور التخطيط المبرمج في نجاح برامج التنمية، وقد اعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي في عرض المادة العلمية، ومراعاة التسلسل الفكري لعناصر الموضوع، انطلاقًا من إعطاء فكرة عن تاريخ التنمية في ليبيا وعواملها، تحديد بعض المفاهيم ذات العلاقة، ومن ثمَّ الشروع في عرض العناصر الأخرى، واعتمدت على أسلوب المسح الاجتماعي لجميع أفراد مجتمع الدِّراسة، وتمَّ جمع البيانات باستخدام استمارة استبيان، وقد تمَّ تقسيم البحث إلى عدَّة عناصر تشمل على المقدمة التي تتضمن منهجية البحث، عناصر الموضوع وتفصيلاته، وأخيرًا الخاتمة وأهم النتائج، والتَّوصيات، وقائمة المراجع التي تمَّ استخدامها .

الكلمات المفتاحية: المعوقات الاقتصادية والسياسية، برامج التنمية، التنمية الاجتماعية.

Abstract

The paper is contains on sum of mean points related to the political and economic obstacles of development in the Libyan society ،it takes logical steps to views this stages. at the beginning concentrate on the concepts of social development generally، its properties ،programs ،which it gives to the countries which suffering from the retardation ،throw light on the difficulties of social development in this kind of societies with some examples to this problems. In addition ،identify the concepts of the cultures factors and its impact on this countries ،finally view the challenges which facing this programs of development ،the study use the questionnaire to collect the data of the study .

keywords: The social development ،political and economic obstacles.

مقدمة:

حين أخذت الدول النَّامية تفكر في الخروج من دائرة التَّخلف الاجتماعي، والاقتصادي الذي ألقى بظلِّاله على شتى نواحي الحياة الاجتماعية فيها، أخذت في الإعداد للخروج من حالة التَّدهور المعيشي المتفشي فيها، ولم يكن أمامها من خيار إلا البدء في رسم خطط تنموية تعمل على إحداث تغيير إيجابي يكون بمثابة انطلاقة نحو مستقبل أفضل، وبالفعل شرعت في تطبيق برامج التنمية الاجتماعية الهادفة إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والاجتماعية، والثقافية في هذه الدول النَّامية الطامحة لحياة افضل، غير أنها دخلت في منعطف الفشل في تحقيق مجمل الأهداف المرغوبة والتي تطَّمح للوصول إلى معظمها، حتى يتسنى لها متابعة المراحل التي تليها تباعًا، فبرامج التنمية الاجتماعية في هذه الدُّول اصطدمت بجدار عريض من المعوقات، والتَّحدِّيات التي بددت أحلامها في التَّطور الاجتماعي، والاقتصادي المنشود؛ فالتنمية الاجتماعية تنطوي على مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تتطلب تظافر كل الجهود الحكومية، والأهليَّة لضمان نجاحها بالشكل الأمثل، فهي تشترط في خططها ضرورة الإيمان بها، وبأهدافها التي وضعت من أجل تحقيقها، كما تحتاج إلى الإعداد الجيِّد، ومراعاة الموارد المتاحة، إضافًة إلى العوامل الثقافية، ونمط القيم السائدة في المجتمعات، والتي تشكل عاملًا جوهريًا في دعم خطط التنمية الاجتماعية، ونتيجًة لتلك المعوقات التي تتجسد في مشاكل التصنيع، وقلَّة الموارد الطبيعية، وانتشار الأميَّة، وسوء التَّعامل مع السياسات التنموية في أغلب المجالات، إضافًة إلى التركيبة الاجتماعية المعقدة التي تناهض التغيير، وتتمسك بالنمط التقليدي لتلك المجتمعات، ومن هذا المنطلق تركز هذه الورقة على معوقات التنمية الاجتماعية في الدول النَّامية وتاريخها، والمراحل التي مرَّت بها، وتتمثل أهمية الموضوع في كون المعوقات التنمية في الدول النَّامية ساهمت في فشل مشاريع التنمية الاجتماعية في هذه المجتمعات؛ الأمر الذي نجم عنه ازدياد حالة التَّخلف الاجتماعي، ولابد من اتخاذ كافَّة التَّدابير العلميَّة للتَّغلب عليها .

أولًا: الإطار النظري للدراسة:

1– تحديد موضوع الدِّراسة:

يتحدد موضوع الدِّراسة في كون التنمية في المجتمع الليبي خلال فترات طويلة من الزمن لم تكن فعَّالة في إحداث التَّغيُّرات الإيجابية المرغوبة، حيث إنَّها عانت من الكثير من المشاكل والصعوبات على مختلف الأصعدَّة، ممَّا جعل جميع مجهوداتها لا تعطي أي نتيجة إيجابية، وذلك ناجم من تأثير تلك المشاكل التي تقف حجر عثرة أمام عجلة التنمية النَّامية، ومن هذا المنطلق تركز

هذه الدِّراسة على المعوقات الاقتصادية، والسياسية للتنمية في المجتمع الليبي، بُغية التَّعرف عليها ومدى تأثيرها في إفراغ برامج التنمية من محتواها؛ فالعوامل الاقتصادية المتمثلة في ضعف التصنيع، وسوء التَّوظيف للموارد يضعف من قدرات التنمية، إضافًة إلى المعوقات السياسية، والتي هي المحرك الأساس للتنمية، وهي الأرض الخصبة التي تنمو فيها فكرة التطوير، والتنمية للمجتمع، لذلك تمَّ التركيز على هذه العوامل السياسية خاصَّة في ظلِّ الظروف الحالية التي يمرُّ بها المجتمع الليبي، في ظلِّ الحروب، والفوضى الثقافية، والسياسية، وتعاقب الحكومات الغير منسجمة، وتأثيرها بشكلٍ مباشر على الوضع التنموي للمجتمع الليبي الذي لا يزال يحاول أنْ يجد طريقه نحو الازدهار..

2-أهداف الدِّراسة:

1-التَّعرف على معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي.

2-الكشف عن أهم المعوقات الاقتصادية التي تواجه مشاريع التنمية في المجتمع الليبي.

3-تسليط الضوء على المعوقات السياسية للتنمية في المجتمع الليبي.

3-تحديد المتغيرات:

المتغير المستقل: المعوقات الاقتصادية والسياسية

المتغير التَّابع: مشاريع التنمية

4-تساؤلات الدِّراسة:

1- ما المعوقات الاقتصادية للتنمية في المجتمع الليبي؟

2- ما المعوقات السياسية للتنمية في المجتمع الليبي؟

3- هل توجد علاقة بين المعوقات الاقتصادية ونجاح مشاريع التنمية؟

4- هل توجد علاقة بين المعوقات السياسية ونجاح مشاريع التنمية؟

5-تحديد المفاهيم الواردة في الدِّراسة:

مفهوم التنمية الاجتماعية (social development concept) :

يتضمن مصطلح التنمية الاجتماعية على أغلب أنواع النشاط القومي الاجتماعي الذي يهدف لتحسين حياة الأفراد؛ لذا نجد الباحثين قد تعددت آرائهم حول هذا المصطلح على النحو الآتي:

عرفها كوستيلو بأنَّها: خطوات مدروسة لإحداث تغيرات مرغوبة تعمل علي تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان، ورفع مستوى المعيشة. (اكوستيلو.1984.ص57).

كما يُعرفها الدكتور مصطفى التير بأنَّها: تُشير إلى المدى العريض من الأنشطة المنظمة التي تقوم بها الحكومة لتلبية رغبات كافَّة أفراد المجتمع في تحسين الأوضاع المعيشية في المجتمع (**التير 1980.ص41**).

ويعرِّفها الدكتور محجوب الفائدي بأنَّها: مجموعة من الخطط التنموية التي تقوم بها الدول لمعالجة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية واستغلال الإمكانات المتاحة من أجل خدمة سكان المجتمع، وتحسين أوضاعهم. (الفائدي . 2004. ص 27).

المعوقات الاقتصادية:

وهي مجموعة العوامل المادية والبشرية التي تتعلق بالإمكانيات، والموارد المالية اللازمة لنجاح مشاريع وبرامج التنمية في المجتمع الليبي، وتتمثل في نقص التمويل وتواضع التكنولوجيا وضعف عمليات النمو الاقتصادي، وعدم كفاية ميزانية التنمية لتغطية كافَّة المجتمع، ومتطلبات تنميته. (ابراهيم، 2005، ص 152).

المعوقات السياسية:

وهي مجموعة المشاكل ذات الطابع السياسي التي تواجه برامج التنمية في المجتمع، وتجعل من عملية نجاحها أمرٌ غاية في التَّعقيد، ولا تجعلها تحقق أهدافها بالشكلِ الأمثل، وتتمثل في الفوضى، والانقسام السياسي، وتردِّي الأوضاع الأمنية. (قنوص، 2000، ص 66).

استنادًا على ما سبق عرضه من تعريفات للتنمية الاجتماعية يمكننا أنْ نستخلص بأنَّ التنمية الاجتماعية نسق متكامل من الخدمات، والبرامج المنظمة، والمدروسة تضعها أجهزة المجتمع لكي تُلبي احتياجات الأفراد، وتساعدهم في التَّغلب على المشاكل، والعقبات التي تقف دون تكيفهم الاجتماعي، وتحقق لهم درجات مناسبة من الاستقرار الاجتماعي للوصول لأقصى درجات الرفاهية الاجتماعية، وتشمل هذه الخدمات، والبرامج تحسين جميع مجالات الحياة، كالصِّحة، الإسكان، الضمان الاجتماع، القانون، والتعليم فهي تسعى لتحقيق التكامل في برامجها وخدماتها.

6–المنظور السيسيولوجي للدراسة:

ا– النظرية البنائية الوظيفية والتي تنطلق من كون المجتمع يتكون من مجموعة من الأنظمة الاجتماعية التي تحافظ على استقراره وازدهاره، حيث يُشكل البناء الاجتماعي الإطار المتكامل لهذه الأنظمة، وكل نظام يشكل جزء من هذا البناء، ولديه وظيفة يقوم بها، وأي خلل في هذا الجزء يؤثر على استقرار البناء، ومن هنا يمكننا توظيف مبادئ هذه النظرية في كون النظام الاقتصادي والسياسي

يمثلان جزء من البناء العام للمجتمع الليبي، الذي يعاني من معوقات تتعلق بالإمكانيات الاقتصادية وضعف التمويل، وحالة الحرب والانقسام السياسي ممَّا يؤثر على وظيفة هذا الجزء في أداء وظيفته في نجاح عمليات التطوير، والبناء والتنمية في المجتمع الليبي .(شماطه 2018، ص 152 .153).

ب– نظرية التَّحديث والتي مفادها الإطار الفكري العام – الذي تنطلق منه هذه النظرية – يقوم على تصنيف المجتمعات إلى نمط تقليدي ونمط حديث، حيث يمثل النمط التقليدي المجتمعات المتخلفة ويمثل النمط الحديث إلى المجتمعات المتقدِّمة، والإيمان بتصوُّر خطِّي مستقيم، وحتمي للتطور التاريخي الذي يمثل مسيرة المجتمعات من التقليد إلى الحداثة، وهو يمثل المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية التي تعتمد على وجود حتمية أخرى تاريخية تُسهم في انتقال المجتمعات الرأسمالية إلى النظام الاشتراكي إلى جانب هذا السِّياق النظري العام تمثل نظرية التَّحديث الاجتماعي مفهوم شامل، وهي انعكاس لخاصية العمومية، ذلك كونها تتناول موضوع التَّطور والتنمية السياسية، والتي تنعكس بدورها على الاهتمام الكامل بضرورة التنمية ودعمها؛ لأنَّها من أهم عوامل تطور المجتمعات، ومن هذا المنطلق سيتم توظيف النظرية بالاستناد على فكرة تحقيق التحديث في الأنظمة السياسية لكي تكون اكثر تطورًا ورغبة في إحداث تغيُّرات إيجابية عن طريق الإعمار والبناء والتنمية. (بلحاج، 2019، ص6).

7–عناصر التنمية الاجتماعية social development factors :

للتنمية الاجتماعية مجموعة من العناصر الأساسية، والتي تعمل على نجاح برامجها الاجتماعية ويمكن سردها كالآتي:

ا–التَّغيُّر البنائي (structural change) :

ويعتمد على إفراز أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف بشكلٍ نوعي مع الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويشتمل على حدوث تحول كبير في الظواهر، والنظم، والعلاقات السائدة في المجتمع، كما أنَّ التَّغيُّر البنائي يهدف لتغيير واضح في بناء المجتمع، وإعادة تنظيم شكله الاجتماعي، ممَّا يترتب عنه تبلور أدوار جديدة للأفراد المجتمع، تختلف عن أدوارهم السابقة التي كانوا يمارسونها في الماضي. (شفيق.1996. ص106).

كما يرتبط التَّغيُّر البائي بشكلٍ مباشر بالتنمية الاقتصادية، فلا يمكن أنْ يحدث تيار تنموي قوي من غير انتعاش اقتصادي، يسهم في تحسين مستويات المعيشة في المجتمعات النَّامية، التي يتطلب التغيير فيها نهضة تنموية تعتمد بشكلٍ كبير على تطور اقتصادي على محتلق الأصعدَّة ممَّا يفسح المجال للإحداث التَّغييرات المطلوبة بالشكل الأمثل.

ب-الدفعة القوية (strong push):

لكي تتخطى المجتمعات النَّامية مرحلة التَّخلف الاجتماعي والاقتصادي؛ لابد لها من دفعة قوية نحو مسار التَّحسن والارتقاء نحو وضع أفضل، وقد تحتاج لدفعات قوية متتالية للحصول على تحوُّلات جوهرية وفعَّالة، تعمل على نقل تلك المجتمعات لوضعية أفضل تكون حافزًا لمزيد من التَّطور الاجتماعي، ويمكن أنْ تحدث تلك الدّفعة القويَّة في المجال الاجتماعي بواسطة تقليل التفاوت في الثروات بين الموطنين، وتوزيع الخدمات بشكلٍ عادل بينهم، والتَّأكيد على الزامية التعليم وبشكلٍ مجاني، تحسين الخدمات الصحية، ورفع الوعي الصِّحي، التَّوسع في مشاريع الإسكان، والإعمار وتحسين الأوضاع المعيشية بشكلٍ عام. .(شفيق. 1996. ص110).

ج-استراتيجية ملائمة (appropriate strategy):

تعني الإطار العام أو الخطوط العريضة التي تحددها وترسم معالمها السياسة الانمائية التي تمَّ وضعها استعدادًا للانتقال من حالة التَّخلف إلى وضعية النّمو الذَّاتي، وتعتمد الاستراتيجية بشكلٍ أساسي على الإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المعدَّة مسبقًا، ومن أهم عناصر تلك الاستراتيجية التي تُراعي تحقيق التوازن بين رأس المال المادي من جهة، وبين رأس المال البشري من جهة أخرى. (شفيق. 1996. ص117).

د-التنمية كمنهج development as method :

يُشير إلى إحداث تغيرات كبيرة على مستوى النظم، وشبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع والتي تتطلب ضرورة الاستجابة لاحتياجات المجتمع الفعلية، والتنمية الاجتماعية تعدُّ منهجًا وطريقة للعمل من خلال السعي لتحقيق أهداف الأهالي، من تحقيق مستويات من الرَّفاهية الاجتماعية. (حسن.1977. ص113).

هـ-التنمية كحركة development as act :

ويتضمن هذا العنصر على أنَّ التنمية لها مضامين إلزامية تكون موجهة نحو التَّطور الاجتماعي وتتحول لتصبح نوع من التنظيم، الذي لديه العديد من الاعتبارات الأساسية مثل: تركيبات المجتمع من حيث حجم السكان، ومستوى التعليم، الصِّحة، والقيم السائدة في المجتمع. (حسن.1977.ص115).

م-التنمية كأسلوب development as style :

تنطوي على تنمية الطاقات البشرية المتاحة، وكيفية استثمارها وزيادة فاعلية المشاركة الشعبية في

الجهود التنموية التي تترجم في صورة مشاريع هادفة، وأنشطة خدمية تعمل على جعل حياة الأفراد ميسورة، وترفع من مستوى التَّطور فيها. (حسن.1977. ص117).

وممَّا سبق يتضح أنَّ التنمية الاجتماعية عملية حيوية تحتاج لتوفر عناصر محددة لابد منها لتكون في الاتجاه الصحيح الذي يُفضي إلى تحقيق أهدافها، والمتمثلة في حدوث تغير في نمط السلوك، والقيم السائدة إضافًة إلى دفعة قوية تعطي الحافز المطلوب نحو الإنجاز، ولتكتمل هذه العناصر لابد من وضع استراتيجية منسجمة مع الإمكانيات المتاحة حتى تحقق أقصى درجات النجاح.

8–مبادئ التنمية الاجتماعية لدى الأمم المتحدة social development principles:

ا–يجب أنْ تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع، وأنْ تكون استجابة للحاجات التي يشعر بها الأهالي، ويعبرون عنها بكل صراحة.

ب–قيام عملية التنمية على أساس من التَّوازن في كافَّة المجالات الوظيفية المختلفة، وهي في هذا تختلف عن أنشطة الإصلاح المحلِّي.

ج–إنَّ تغيِّر نسق اتجاهات أهالي المجتمع المحلِّي لتكون على درجة عالية لديهم من الأهمية بشكلٍ يعادل المنجزات المادية.

د–تستهدف برامج التنمية زيادة فاعلية مشاركة الأهالي في شؤون المجتمع المحلي، وإعادة إنشائه على أساس أكثر فاعلية.

و–اكتشاف وتشجيع القيادات الشعبية المحلية؛ لأنَّ التنمية لا يمكن أنْ تتحقق من خلال القيادات الوظيفية المأجورة فقط.

ز–ضرورة التأكيد على مشاركة الشباب، والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية الأساسية وتعليم الكبار.

د–يجب دعم الجهود الذَّاتية المستشارة بخدمات حكومية فعَّالة؛ ذلك أنَّ تنمية المجتمع تستهدف تحقيق التكامل قدرة المواطنين، والإمكانيات المتاحة. (شفيق.1996.ص201).

استنادًا لم تمَّ عرضه من مبادئ التنمية الاجتماعية يتبيَّن بأنَّ التنمية عملية تعتمد بشكلٍ أساسي على الجهود الشعبية المتوحدة مع الجهات الرسمية للوصول إلى أعلى درجات الإنجاز، والفاعلية أثناء عمليات التنفيذ، والذي ينعكس بدوره على مدى تحقيق التنمية لأهدافها في عملية إحداث التَّغيُّرات الإيجابية في نمط المعيشة السائد، وفاعلية تلك البرامج التنموية في إحداث نقلَّة نوعية في كل ما يتعلق بالمجتمع على مختلف الأصعدَّة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية.

9-المعوقات الاقتصادية للتنمية:

أ-الاختلافات الهيكلية والتي ترتبط بشكلٍ مباشر بالاختلافات في الاقتصاد الليبي كالاقتصاد النفطي الريعي النَّاجم عن هيمنة قطاع النفط الخام على المساهمة الرئيسة في الناتج المحلّي، وفي المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

ب-عدم الاستقرار السياسي، والذي يلقي بظِلّاله على كافَّة مؤسسات الدولة الاقتصادية، ويعمل على فشل العديد من خطط، وبرامج التنمية.

ج-ربط الإنفاق الاستثماري بشكلٍ مباشر بزيادة مستوى الايرادات النفطية، حيث تركز كل الحكومات في المجتمع الليبي على الانفاق المرتبط بالزيادة في مداخيل النفط من دون أي مراعاة لحدود الطَّاقة الاستيعابية للاقتصاد.

د-فشل السياسات الاقتصادية للدولة نتيجة التَّخبط الاقتصادي، وضعف التَّخطيط على المدى البعيد والقريب، وعدم ملائمة وجدوى السياسة الاقتصادية لدعم برامج التنمية في المجتمع الليبي بشكلٍ فعَّال.

هـ-انتشار البَّطالة بشكلٍ كبير، وتفاقم نفقتها على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي، وقلَّة الأيدي العاملة المدربة، والتي تعدُّ ركيزة أساسية في عملية التنمية والتَّطوير الاجتماعي.

م-انتشار الفساد الإداري والمالي في كل مفاصل الدولة، ممَّا يجهض جلّ برامج التنمية، ويجعل منها حلول تلفيقيه مؤقتة، وتعمل على استنزاف المال العام من دون أي توظيف صحيح، ويعمل على تحسين الأوضاع في المجتمع.

و-ارتفاع حجم المديونية العامَّة للدولة، وزيادة الضغط على قطاع النفط، وايراداته في عملية سداد مديونية الدولة جراء تلقيها دعم ومساعدات ماديَّة وبشرية في فترة الحرب، وتفاقم الأزمات الإنسانية المصاحبة لمرحلة ما بعد الحرب. (خماس. 2003.ص.8.4).

10-المعوقات السياسية:

ا-الارتباط التنمية وبرامجها بشكلٍ مباشر بالسياسة الخارجية للدَّولة، وهذا ما يجعل عملية تحقيقها أمرٌ غاية في التَّعقيد.

ب-كثرة الحروب والأزمات الدَّاخلية، وتفاقم حجم الخلافات السياسية داخل المجتمع، وما يترتب عليها من مشاكل تعمل على إجهاض خطط وبرامج التنمية.

ج-الانقسام السياسي والفوضى داخل مؤسسات المجتمع الفعَّالة، والتي لها طابع سيادي يرتبط بدعم

مشاريع التنمية.

د-عدم فاعلية الأطراف المؤثرة في التنمية السياسية، والتي قد لا تعطي التنمية أي أولوية في برنامج عملها.

هـ-تضارب أهداف التنمية والتَّطوير مع المصالح الشخصية للأطراف السياسية في المجتمع، وما ينجم عن هذا التَّضارب من تجاهل لخطط التنمية.

م-عدم التَّوزيع العادل للموارد الطبيعية للدولة، واحتكارها من قبل أطراف سياسية على حساب أطراف أخرى.

و-تعدد الأجسام السياسية، وتعاقب الحكومات ذات الايدولوجيات المختلفة، والتي لكل منها توجُّهات تختلف عمَّا سبقها، ممَّا يعقد من عملية التنمية.

ر-عدم فاعلية دور المجتمع المدني في دعم برامج التنمية، وضعف المشاركة السياسية لمؤسسات المجتمع المدني في المطالبة بعملية التنمية.

ز-الفساد المالي والإداري والتَّخبط في السياسة العامَّة للدَّولة، النَّاجم عن حالة الانقسام السياسي والحروب الأهلية ممَّا يوقف عجلة التنمية عن الدَّوران في المجتمع. (بوزيدي. 2018.ص.426).

11-الدراسات السابقة:

ا-أجري الموفي سنة، (2002)، دراسة بعنوان دور السياسة في بناء الدولة الحديثة، وهدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على معوقات التَّجربة التنموية في عمان، وقد توصَّلت الدِّراسة إلى أنَّ عدم توحيد الإرادة السياسية كان من أهم الصعوبات التي واجهها المجتمع للانتقال من حالة التَّخلف الاجتماعي، والاقتصادي إلى حالة التحديث. (بوزيدي. 2018. ص426).

ب- أجرى علي البرمكي، سنة (2012)، دراسة بعنوان الاستقرار السياسي، ودوره في التَّنمية، وهدفت الدِّراسة للكشف عن أهم العوامل السياسية التي تأثر في مشاريع التنمية في عمان، وتمَّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصَّلت الدِّراسة إلى أنَّ عدم الشفافية من قبل الحكومة كان من أهم معوقات التنمية، بالإضافة إلى صعوبة التَّوصل بين أجهزة السلطة المختلفة. (بوزيدي. 2018. ص426).

ج- دراسة محسن رمضان سنة (2019)، بعنوان أزمة التنمية السياسية، وانعكاسها على الحكم الرشيد، وهدفت إلى التَّعرف على دور الحكم الرشيد في التَّنمية، وتمَّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصَّلت الدِّراسة إلى ضرورة أنْ يتم الربط بين الأجهزة الرسمية، وبين التنمية السياسية،

والعمل على التقليل من سلبيات السياسة العامة للدولة على قطاع التَّنمية ومشاريعها. (رمضان. 2019.ص.133).

د–دراسة حسن بن كادي، سنة (2008)، بعنوان مشاكل التنمية السياسية في الوطن العربي، وركزت على المشاكل السياسية، والاقتصادية والإدارية للتَّنمية، وتوصَّلت إلى أنْ عدم الاستقرار السياسي يعدُّ عامل حاسم في فشل خطط التَّطوير في المجتمع، إضافة لقلَّة الموارد، وضعف التصنيع. (بن كادي. 2008.ص.76).

هـ–دراسة قسوم نجيب، (2019)، بعنوان معوقات التنمية في المجتمع المحلّي، وهدفت الدِّراسة للكشف عن أهم المعوقات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للتنمية، واعتمدت الدِّراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبيان في جمع البيانات، وتوصَّلت لأنَّ المعوقات السياسية والاقتصادية أدَّت إلى عدم تحقيق التنمية لأهدافها. (نجيب. 2019.ص. 6).

و–دراسة حميدة محجوبي، سنة، (2019)، معوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على أهم معوقات التنمية الاقتصادية، وخلصت الدِّراسة إلى أنَّ عوامل قلَّة التمويل، وتواضع الإمكانيات المادِّية كانت مشاكل عانت منها التنمية. (محجوبي. 2019.ص.9).

ر–دراسة عبد الوهاب إبراهيم، سنة، (1995)، بعنوان التركيب الطبقي، والسياسي، ومعوقات التَّنمية في مصر، وهدفت إلى التَّعرف على العلاقة بين التركيبة، والطبقية، والسيادية، والتنمية، وتكونت العينة من (453)، فرد تمَّ توزيع الاستبيان عليهم، وتوصَّلت الدِّراسة إلى الارتباط الطبقي والسياسي، وقف في وجه عجلة التنمية من ناحية امتلاك عديد منهم لمواقع وأراضي تقع ضمن خطط التنمية. (ابراهيم. 1995.ص.33).

ز–دراسة مراجع يوسف، (2004)، بعنوان الإدارة الاستراتيجية نموذج مقترح لإدارة السياسة العامَّة في ليبيا، وهدفت الدِّراسة إلى تطوير، وتقييم دور السياسة العامَّة في ليبيا في عملية التنمية، واستخدمت المنهج الوصفي، وتوصَّلت إلى أنَّ عدم وضوح الأهداف، وعدم اتخاذ القرار الصحيح كان من أهم معوقات التنمية. (يوسف. 2004.ص.83).

ع–دراسة علي مُحَمَّد، سنة (2017)، بعنوان استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية، وهدفت الدِّراسة إلى التَّعرف على أهم المعوقات الاقتصادية، ووضع الحلول لها، وتمَّ الاعتماد على المنهج الوصفي، وتوصَّلت إلى أنَّ تخلف الأجهزة الحكومية، وقلَّة الإمكانيات المادِّية ساهمت بشكلٍ كبير في عدم وصول مشاريع التنمية لتحقيق أهدافها. (مُحَمَّد. 2017. ص98).

12-التعقيب على الدِّراسات السَّابقة:

من خلال العرض السابق لعدَّة دراسات أُجريت في مجتمعات مختلفة فيما يتعلق بالمعوقات الاقتصادية، والسياسية للتنمية نجد أنَّها اتفقت من حيث الهدف والمنهج، كدراسة كلًا من: حسن بن كادي، سنة (2008)، علي مُحَّد، سنة،(2017)، حميدة محجوبي، سنة،(2019)، قسوم نجيب،(2019)، حيث نجدها ركزت على المعوقات الاقتصادية، والسياسية بشكلٍ مباشر، كما أنَّها اعتمدت على المنهج الوصفي، بينما نجد أنَّ دراسة كلًا من: مراجع يوسف،(2004)، عبدالوهاب ابراهيم، سنة، (1995)، محسن رمضان سنة،(2019)، الموفي سنة، (2002)، لم تركز على تلك المعوقات بشكلٍ مباشر؛ بل كانت متداخلة مع متغيرات أخرى، كما أنَّها اعتمدت على الدِّراسة الميدانية في تحليل وجمع بياناتها، وقد قامت الدِّراسة الحالية بمراجعة هذه الأدبيات للاستفادة منها، وتوظيفها في معرفة تاريخ الظاهرة موضوع الدِّراسة، حيث سيتم فيما يأتي مقارنة نتائج الدراسات السابقة مع الدِّراسة الحاليَّة من حيث نقاط الاتفاق والاختلاف.

ثانيًا: الإطار المنهجي للدراسة:

1-نوع الدِّراسة: إنَّ تحديد طريقة الدِّراسة يتوقف على طبيعة مشكلة الدِّراسة وأهدافها؛ بالإضافة إلى الإمكانيات الفنيَّة، والمادِّية المتاحة للباحث (1) ولتحقيق أهداف الدِّراسة تمَّ استخدام المنهج الوصفي؛ إذ يهتم هذه النوع من البحوث بوصف الوضع الراهن للموضوع، وللمنهج الوصفية عدَّة أساليب منها: الأسلوب المسحي، والأسلوب المقارن، والأسلوب الارتباطي، وأسلوب دراسة الحالة وغيرها، ولقد اختار الباحث من هذه الأساليب، أسلوب المسح الشامل لتحقيق أهداف الدِّراسة، وذلك كونه يتناسب مع حجم مجتمع الدِّراسة.

2-مجتمع الدِّراسة: تمثل مجتمع الدِّراسة في العاملين بلجنة الإعمار، وإعادة الاستقرار بمدينة بنغازي.

3-وحدة التحليل: وتتمثل وحدة التحليل في الفرد العامل في لجنة الإعمار، وإعادة الاستقرار "ذكر أو أنثى" بمدينة بنغازي.

4-إجراءات جمع البيانات:

أ. اختيار أداة الدِّراسة: إنَّ أداة الدِّراسة، أو وسيلة جمع البيانات الرئيسة في هذه الدِّراسة هي استمارة الاستبيان، فاختيار كوسيلة لجمع بيانات الدِّراسة يتفق مع طبيعة موضوع الدِّراسة، وأهدافها، وتساؤلاتها وصفات أفراد مجتمع الدِّراسة.

ب. إعداد أداة الدِّراسة: في ضوء أهداف الدِّراسة وتساؤلاتها، قام الباحث بتصميم استمارة الاستبيان

عن المعوقات الاقتصادية، والسياسية للتنمية في المجتمع الليبي، وقد مرَّ تصميمها بالعديد من الخطوات، والتي يمكن عرضها فيما يأتي:

(1) قام الباحث بتجميع قدر من العبارات التي يرى أنَّها ترتبط ارتباطًا مباشرًا بموضوع الدِّراسة وأهدافها، وقد تمَّ الحصول عليها من مصادر مختلفة كالخلفية النظرية لهذه الدِّراسة الذي حدد فيها المعوقات الاقتصادية، والسياسية، وكذلك من خلال العديد من الدراسات، والأبحاث السَّابقة التي تناولت الموضوع مثل: دراسة محجوبي (2019)، ودراسة بن كادي (2008)، ودراسة الموفي (2002).

(2) تكوَّنت الأداة في صورتها النهائية من جزأين: الأوَّل، تضمن بيانات أولية عن المبحوثين تمثلت في: النوع، العمر، المنطقة السكنية، المستوى التعليمي، وغيرها وكان عدد الأسئلة الخاصَّة بها (12) سؤالًا، أمَّا الجزء الثاني، فقد تضمن المعوقات الاقتصادية والسياسية: وقد اشتمل هذا الجانب **على محورين** محاور رئيسين وهما:

المحور الأول: يتمثل في المعوقات الاقتصادية للتنمية، وكان عدد الأسئلة الخاصَّة بهذا المحور (11) سؤالًا.

المحور الثاني: يتمثل في المعوقات السياسية للتنمية، وكان عدد الأسئلة الخاصَّة بهذا المحور (11) سؤالًا.

5- مرحلة جمع البيانات:

بعد الانتهاء من إعداد استمارة الاستبيان، تمَّ توزيعها على مجتمع الدِّراسة، حيث تمَّ جمع البيانات بتاريخ،30-5-2023.

6-صدق اداة جمع البيانات وثباتها:

تمَّ قياس الصدق الذَّاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات حيث بلغ(90.0)، حيث تمَّ الاعتماد على معادلة لكيودر ورتشاردسون صيغة (20)، وهذه الصيغة هي:

ن/ن-1 **x** 1ع-مج س ص/ع

وباستخدام المعادلة بلغت قيمة ثبات أداة استمارة الاستبيان (0.87).

7-مجالات الدِّراسة:

1. المجال المكاني: تحدد المجال المكاني (الجغرافي) للدراسة بمقر لجنة الإعمار، وإعادة الاستقرار بمدينة بنغازي بالمجتمع الليبي.

2.المجال البشري: لقد تحدد المجال البشري للدراسة في العاملين في لجنة الإعمار، وإعادة الاستقرار بمدينة بنغازي.

3.المجال الزمني: لقد استغرقت الدِّراسة الميدانية الفترة الزمنية من (1-4 إلى 8-6 -2023م.

8-الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تمَّ معالجة البيانات عن طريق ما يأتي: التَّوزيعات التكرارية، والنسب المئوية، لتحديد خصائص مجتمع الدِّراسة، والإجابة عن تساؤلات الدِّراسة، كما تمَّ استخدام اختبار (كاي) لمعرفة العلاقة بين المتغيُّرات، ومعامل التواق(C)، لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات.

9- صعوبات الدِّراسة :

تعرض الباحث أثناء تنفيذه لهذه الدِّراسة لجملة من الصعوبات من أهمها ما يأتي:

1.ندرة المراجع التي تناولت المعوقات السياسية بشكلٍ مباشر، خاصَّة بالمجتمع المحلِّي (الليبي).

2.ضيق الوقت المحدد لإجراء الدِّراسة، ممَّا تطلب وقتًا وجهدًا كبيرين في مرحلة جمع البيانات.

3.عدم تعاون بعض أفراد مجتمع الدِّراسة أثناء مرحلة جمع البيانات كالملل، والامتناع عن الإجابة على أسئلة استمارة الاستبيان.

4.قلَّة الإمكانيات المادية وعدم وجود أي راعي للدراسة.

10- انتماءات الدِّراسة:

بما أن هذه الدِّراسة تقع ضمن تخصص علم الاجتماع، فإن هذه التخصص تندرج تحته العديد من الفروع، كل فرع يهتم بجانب معين من الظاهرة الاجتماعية؛ ولذا فإن موضوع هذه الدِّراسة ينتمي إلى فرع من فروع علم الاجتماع، وهو: علم الاجتماع التنمية.

ثالثًا: تحليل البيانات وعرض النتائج:

أولًا البيانات المتعلقة بخصائص مجتمع الدِّراسة:

جدول (1) يبيّن توزيع أفراد مجتمع الدِّراسة حسب النوع.

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكور	50	%100
إناث	0	%0
المجموع	50	%100

يتضح من الجدول(1) الخاص بتوزيع أفراد مجتمع الدِّراسة حسب النوع، أن نسبة العاملين كلهم من الذكور، حيث بلغت النسبة (100%).

جدول (2) يبيّن توزيع أفراد مجتمع الدِّراسة حسب العمر.

فئات العمر	العـدد	النسبة المئوية
30_20	9	% 18
40_30	13	%26
40_فمافوق	28	%56
المجموع	50	%100

يتضـح مـن الجـدول (2) أنَّ الفئـة العمريـة (40فمـافوق) هـي الأعلـى حيـث بلغـت (56%)، بينمـا تليهـا الفئـة العمريـة (30-40) وبلغـت (26%)، بينمـا نجـد أقـل نسـبة كانت للفئة العمرية(20-30) وقد بلغت (9%).

جدول (3) يبيّن توزيع أفراد مجتمع الدِّراسة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	**0**	**%0**
جامعي	**50**	**%100**
ما فوق جامعي	**0**	**%0**
المجموع	**50**	**%100**

من خلال الجدول (3) تبين أن نسبة (50%) أي النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدِّراسة كانت من ذوي المستوى التعليمي الجامعي، بينما لا يوجد من أفراد مجتمع الدِّراسة من هم من المستوى الثانوي او فوق الجامعي، حيث بلغت النسبة (0%).

جدول (4) يبيّن توزيع أفراد مجتمع الدِّراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

عدد سنوات الخبرة	العـدد	النسبة المئوية
10_1	8	%16
20_10	8	%16
20_فمافوق	34	%68
المجموع	50	%100

يتضـح مـن الجـدول (4) أنَّ الفئـة (20فمـافوق) هـي الأعلـى حيـث بلغـت (68%)، بينما تليها الفئة العمرية (1-10-10-20) وبلغت (16%).

جدول (5) يبيّن توزيع أفراد مجتمع الدِّراسة حسب وظيفتهم في لجنة الإعمار.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
مهندس	47	%94
مساح	2	%4
مقاول	1	%2
المجموع	50	%100

من خلال الجدول (5) تبين أن نسبة (94%) أي النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدِّراسة كانت المهندسين في الجنة، بينما (4%) من أفراد مجتمع الدِّراسة كانت المساحين، وأخيرًا المقاولين حيث بلغت النسبة (2%).

ثانيًا: الإجابة عن تساؤلات الدِّراسة:

التساؤل الأول ماهي المعوقات الاقتصادية للتنمية في المجتمع الليبي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تمَّ تحليل إجابات مجتمع الدِّراسة وعرضها في الجدول الآتي:

جدول (6) يبيّن أهم المعوقات الاقتصادية حسب راي مجتمع الدِّراسة.

المعوقات الاقتصادية	العـدد	النسبة المئوية
انقسام المصرف المركزي وارتفاع سعر الصرف	25	%50
قلَّة العمالة وتواضع الإمكانيات	7	%14
نقص السيولة وعدم تعدد مصادر التمويل	10	%20
قلَّة الحوافز المادِّية وتأخر وصول المخصصات المالية	8	%16
المجموع	50	%100

يُشير الجدول رقم (6) أنَّ أعلى نسبة كانت لانقسام مصرف ليبيا المركزي وارتفاع سعر الصرف حيث بلغت (50%)، وتأتي بعدها نقص السيولة، وعدم تعدد مصادر التمويل حيث كانت نسبتها (20%)، وتليها قلَّة الحوافز المادية، وتأخر وصول المخصصات المالية حيث بلغت نسبتها (16 %)، وأخيرًا قلَّة العمالة، وتواضع الإمكانيات حيث بلغت (14%).

التساؤل الثاني: ماهي المعوقات السياسية للتنمية في المجتمع الليبي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تمَّ تحليل إجابات مجتمع الدِّراسة وعرضها في الجدول الآتي:

جدول (7) يبيّن أهم المعوقات السياسية حسب رأي مجتمع الدِّراسة.

المعوقات الاقتصادية	العـدد	النسبة المئوية
الانقسام السياسي وتعدد الحكومات	23	%46
الأوضاع الأمنية ومخلَّفات الحرب وضعف أجهزة الدولة	11	%22
صعوبة التواصل بين أجهزة الدولة وعدم وجود رؤية تنموية واضحة	6	%12
عدم وجود قوانين واضحة للتنمية والمباني التراثية	10	%20
المجموع	50	%100

يشير الجدول رقم (7) أنَّ أعلى نسبة كانت للانقسام السياسي، وتعدد الحكومات حيث بلغت النسبة (46%)، وتأتي بعدها الأوضاع الأمنية، ومخلَّفات الحرب حيث كانت نسبتها (22%)، وتليها ضعف القوانين التنموية، ووجود المباني التراثية حيث بلغت نسبتها (20 %)، وأخيرًا ضعف التَّواصل بين أجهزة الدولة، وعدم وضوح الرؤى التنموية حيث بلغت (12%).

التساؤل الثالث: هل توجد علاقة بين المعوقات الاقتصادية ونجاح مشاريع التنمية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تمَّ تحليل إجابات مجتمع الدِّراسة وعرضها في الجدول الآتي:

جدول (8) يبيّن العلاقة بين المعوقات الاقتصادية ونجاح مشاريع التنمية:

مشاريع التنمية	المعوقات الاقتصادية		المجموع
	تؤثر	لاتؤثر	
ناجحة	18	10	28
غير ناجحة	14	8	22
المجموع	**32**	**18**	**50**
دالة عند مستوى دلالة (0.05)	**X=7.24**	**Df=1**	**C=0.16**

يوضح الجدول رقم (8) وجود علاقة دالة إحصائيًا بين المعوقات الاقتصادية ونجاح مشاريع التنمية، حيث بلغت قيمة(x=7.24)، بدرجة حرية(1)، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة(0.05)، وقد وصلت قوة العلاقة حسب معامل (c=0.16)، وذلك يعني أن المعوقات الاقتصادية تؤثر على سير عجلة التنمية في المجتمع الليبي، حيث تصطدم تلك المشاريع بعدَّة مشاكل كقلَّة الإمكانيات، وضعف الميزانية الخاصَّة بالتنمية.

التساؤل الرابع: هل توجد علاقة بين المعوقات السياسية ونجاح مشاريع التنمية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تمَّ تحليل إجابات مجتمع الدِّراسة وعرضها في الجدول الآتي:

جدول (9) يبيّن العلاقة بين المعوقات السياسية ونجاح مشاريع التنمية.

مشاريع التنمية	المعوقات السياسية		المجموع
	تؤثر	لاتؤثر	
ناجحة	19	8	27
غير ناجحة	14	9	23
المجموع	**33**	**17**	**50**
دالة عند مستوى دلالة (0.05)	**X=8.13**	**Df=1**	**C=0.28**

يوضح الجدول رقم (9) وجود علاقة دالة إحصائيًا بين المعوقات السياسية، ونجاح مشاريع التنمية، حيث بلغت قيمة (x= 8.13)، بدرجةٍ حرية(1)، وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة(0.05)، وقد وصلت قوة العلاقة حسب معامل (c=0.28)، وذلك يعني أنَّ المعوقات السياسية تؤثر نجاح برامج التنمية في المجتمع الليبي، ممَّا يجعل تحقيق أهداف التنمية أمرًا معقدًا خاصَّة في ظلِّ الظروف الحالية للمجتمع الليبي.

نتائج الدِّراسة:

من خلال دراسة موضوع المعوقات الاقتصادية والسياسية للتنمية في المجتمع الليبي تمَّ التوصل إلى مجموعة من النتائج سوف نوجزها في الآتي:

أولًا النتائج المتعلقة بخصائص مجتمع الدِّراسة:

1-إنَّ العاملين في اللجنة كانوا كلهم من الذكور، حيث بلغت النسبة (100%)، بينما لا يوجد أي إناث تعمل مع اللَّجنة حيث بلغت النسبة (0%).

2-إنَّ الفئة العمرية (40 فما فوق) هي الأعلى حيث بلغت (56%)، بينما تليها الفئة العمرية (30-40) وبلغت (26%)، بينما نجد أقل نسبة كانت للفئة العمرية (20-30) وقد بلغت (9%).

3-إنَّ نسبة (50%) أي النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدِّراسة كانت من ذوي المستوى التعليمي الجامعي، بينما لا يوجد من أفراد مجتمع الدِّراسة من هم من المستوى الثانوي او فوق الجامعي، حيث بلغت النسبة (0%).

4-إنَّ فئة سنوات الخبرة من (20فمافوق) هي الأعلى حيث بلغت (68%)، بينما تليها الفئة العمرية (1-10-10-20) وبلغت (16%).

5-إنَّ نسبة (94%) النسبة الأكبر من أفراد مجتمع الدِّراسة كانت من المهندسين العاملين في اللجنة، بينما (4%) من أفراد مجتمع الدِّراسة كانت المساحين، وأخيرًا المقاولين حيث بلغت النسبة (2%).

ثانيًا النتائج المتعلقة بتساؤلات الدِّراسة:

1-أوضحت الدِّراسة أنَّ انقسام مصرف ليبيا المركزي وتشتت إدارته، وارتفاع سعر الصرف في السوق الموازي، وتراجع قيمة الدينار كان من أبرز المعوقات الاقتصادية للتنمية في المجتمع الليبي حيث بلغت النسبة(50).

2-كما بيَّنت الدِّراسة أنَّ نقص السيولة النقدية، وتأخرها باستمرار وعدم تعدد مصادر التمويل لمشاريع التنمية ساهم في التأثير على جودة تنفيذ المشاريع، حيث كانت نسبتها (20%).

3-كما تبيَّن أنَّ قلَّة الحوافز المادية، وانقطاعها وتأخر وصول المخصصات المالية في موعدها في كل مرحلة من مراحل تنفيذ المشاريع كان من المعوقات التي حالت دون إنهاء عديد المشاريع في وقتها المحدد، حيث بلغت نسبتها (16 %).

4-وبيَّنت الدِّراسة أنَّ قلَّة العمالة المدربة والمؤهلة، وتواضع الإمكانيات المادية، وقفت حجر عثرة أمام مشاريع التنمية حيث بلغت (14%).

5-إنَّ الانقسام السياسي، وتعدد الحكومات كان واحد من أبرز المعوقات السياسية التي واجهت التنمية حيث بلغت النسبة (46%).

6-اصطدمت مشاريع التنمية في المجتمع الليبي بتردي الأوضاع الأمنية، ومخلفات الحرب، وانهيار البنية التحتية، حيث كانت نسبتها (22%).

7-كما بيَّنت الدِّراسة أنَّ ضعف القوانين التنموية، ووجود المباني التراثية التي لها بُعد تاريخي شكَّلت معوق أمام عمليات التَّجديد، حيث بلغت نسبتها (20 %).

8-أوضحت أنَّ ضعف التَّواصل بين أجهزة الدولة، وعدم وضوح الرؤى التنموية خاصَّة فيما يتعلق بمدة الإنجاز كان من معوقات برامج التنمية، حيث بلغت (12%).

9-أوضحت الدِّراسة وجود علاقة دالة إحصائيًا بين المعوقات الاقتصادية، ونجاح مشاريع التنمية في المجتمع الليبي عند مستوى دلالة(0.05).

10- أوضحت الدِّراسة وجود علاقة دالة إحصائيًا بين المعوقات السياسية، ونجاح مشاريع التنمية

في المجتمع الليبي عند مستوى دلالة(0.05).

ثالثًا: مقارنة نتائج الدِّراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

1-اتفقت الدِّراسة الحالية مع دراسة كل من بن كادي، سنة (2008)، علي مُحَّد، سنة، (2017)، حميدة محجوبي، سنة، (2019)، قسوم نجيب، (2019)، حيث نجدها ركزت على المعوقات الاقتصادية والسياسية، وأكَّدت على أنَّ العوامل السياسية والاقتصادية، تؤثر على نجاح برامج التَّنمية في المجتمع.

2-بينما اختلفت الدِّراسة الحالية مع دراسة كل من، مراجع يوسف، (2004)، عبد الوهاب إبراهيم، سنة، (1995)، محسن رمضان سنة، (2019)، الموفي سنة، (2002)، حيث لم تركز على تلك المعوقات الاقتصادية، والسياسية بشكلٍ مباشر؛ بل كانت متداخلة مع متغيرات أخرى، كالعوامل الثقافية والاجتماعية، ممَّا يعني اختلاف المعوقات ونوعها، ومدى تأثيرها حسب المجتمع والظـروف السياسية، والاقتصادية التي يعيشها، فالظواهر تختلف باختلاف المجتمعات، ونمط حياتها ومعيشتها.

التَّوصيات:

1-زيادة الاهتمام بمشاريع التنمية الاجتماعية بشكلٍ كبير من خلال دعم المؤسسات الاجتماعية ذات الطابع التنموي، وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها.

2-إقامة الندوات التوعوية للتعريف بأهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق رفاهية الفرد والمجتمع.

3-تعديل القوانين والتَّشريعات بما يتماشى مع التَّطور الذي يشهده العالم هذه الأيام لضمان أقصى مستوى من تحقيق أهداف التنمية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للأفراد.

4-مواصلة عمليات التطوير الاجتماعي، والاستمرار في تنفيذ برامج التنمية في كافَّة جوانب الحياة الاجتماعية في المجتمع الليبي.

5- ضرورة اشراك الأهالي في عمليات التنمية، وإقناعهم بأهميتها، ولهم للحصـول على حياة أفضل من خلال توعيتهم بأهمية التنمية لهم.

6-دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول النَّامية قِبل الشروع في تنفيذ خطط وبرامج التنمية للوقوف على كافَّة المعوقات الاقتصادية والسياسية، ومحاولة إيجاد حلول لها.

7-إجراء البحوث والدراسات في مجال التنمية الاجتماعية، وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه برامجها في دول العالم الثالث.

8-الاستعانة بالخبرات في الدول المتقدمة، ومحاولة استضافتها بشكلٍ دوري، لتدريب العناصر الوطنية

في مجال التنمية الاجتماعية.

المصادر والمراجع:

1- المختار مُحَمَّد ابراهيم. 2005. التنمية والفساد الإداري. مجلة دراسات. السنة السادسة. ع21. طرابلس.

2- حسن بن كادي،2008، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

3- حميدة محجوبي،2019، معوقات التنمية المحلّية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي، الجزائر.

4- صالح بلحاج، التنمية السياسية، مجلة الجزائر، 2019.

5- صبحي قنوص .1994. دراسات حضرية. ط1. الدار الدولية للنشر والتوزيع. القاهرة.

6- عائشة بوزيدي،2018، المعوقات السياسية والاقتصادية للتنمية المستديمة في الدول النَّامية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد الرابع، العدد الاول،2018.

7- عبد الباسط مُحَمَّد حسن.1977.التنمية الاجتماعية. ط2. مكتبة وهبة، القاهرة.

8- عبد الناصر شماطة: المختصر في النظرية الاجتماعية، الجامعة المفتوحة، الطبعة الاولى،2018، ص 152 153.

9- علي بن سليمان،2012، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي، جامعة الشرق الاوسط، سلطنة عمان.

10- علي مُحَمَّد ابراهيم،2009، استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية، المجلة القانونية في الدراسات والبحوث القانونية، جامعة الزقازيق، مصر.

11- عمر عنان خماس،2003، التنمية الاقتصادية في العراق، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، العراق.

12- قسوم نجيب،2019، معوقات التنمية في المجتمع المحلي، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر.

13- كوستيلو.1982.التحضر في الشرق الاوسط. المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان. طرابلس.

14- محسن رمضان،2019، ازمة التنمية السياسية وانعكاسها على الحكم الرشيد، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، ليبيا.

15- مُحَمَّد شفيق .1996. التنمية الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية.

16- مصطفى عمر التير .1980. التنمية والتحديث. معهد الإنماء العربي. بنغازي.

17- محجوب عطية الفائدي .2004. علم الاجتماع الحضري. ط1. المكتب الوطني للبحث والتطوير. طرابلس.

18- مراجع يوسف، (2004)، الإدارة الاستراتيجية نموذج مقترح لإدارة السياسة العامة في ليبيا، جامعة المرقب، ليبيا.